

The Impact Of The Arabic Language On The Integration Of Religious and Human Sciences: A Reading On The Perspectives Of Jurists And Linguists

أثر اللغة العربية في التكامل بين العلوم الشرعية والإنسانية
قراءة في رؤية الفقهاء واللغويين

Washfy Ashur Abu Zeid

Istanbul Ibn Haldun University, Turkey
wasfy75@gmail.com

Abstract

The need for integration in religious sciences reaches the level of necessity in the humanities sciences. As for the integration between religious sciences and humanities, the need for it is necessary due to the returns and benefits it brings to both fields. The intended goals of each field can only be achieved at an individual level through integration. Similarly, the intended purposes of both major areas can only be achieved through integration between them in terms of influence, activation, engagement, and exchange. The Arabic language, learning, and teaching are significant guarantees for fostering this integration. This is due to the essential role of the Arabic language in dealing with religious sciences and its unique ability to provide a common thread between Islamic sciences on the one hand and other related fields on the other hand. Hence, the importance of teaching the Arabic language becomes evident. The Arabic language has become the point of convergence and pivot for all human sciences, underscoring its significance in fostering integration among these disciplines. If Arabic has a significant role in facilitating integration among religious sciences, it has assumed paramount importance in shaping this integration among the human sciences. The results and their discussion: A vital conclusion has been reached by reviewing the statements of scholars and linguists regarding the significance of Arabic for understanding Islamic sciences and by citing the opinions of language experts and their modern branches. This conclusion is that the Arabic language has become the universal bridge for both religious sciences and human sciences. This will become evident through the research.

Keywords: Religious Sciences; Humanities; Integration; Jurists; Linguistics; Arabic

مقدمة

إن حاجة العلوم الشرعية للتكامل تصل لحد الضرورة، وكذلك العلوم الإنسانية، وأما التكامل بين العلوم الشرعية والعلوم الإنسانية فالحاجة إليه تبلغ حد الضرورة القصوى؛ لما لذلك من عوائد وفوائد على المجالين الكبيرين؛ ولأن المقصود من كل حقل لا يمكن تحقيقه على المستوى

الفردى إلا بالتكامل، كما لا يمكن تحقيق المقصود من الحقلين الكبيرين معا إلا بالتكامل بينهما: تأثيرا وتأثرا، تفعيلًا وتشغيلًا، أخذًا وعطاءً.

وتمثل اللغة العربية: تعلمها وتعليمها، ضمانة كبيرة لصناعة هذا التكامل؛ وذلك لها من ضرورة في التعامل مع العلوم الشرعية، ولما تتميز به من توفير قاسم مشترك بين العلوم الإسلامية من جهة، والعلوم التي لها بها صلة من جهة أخرى، ومن هنا تأتي أهمية تعليم اللغة العربية. ولقد أصبحت اللغة العربية نقطة التلاقي والارتكاز لجميع العلوم الإنسانية بما يؤكد أهميتها في صناعة هذا التكامل بين العلوم الإنسانية، فإذا كانت اللغة العربية لها أثر كبير في التكامل بين العلوم الشرعية، فقد أصبح لها الأهمية الكبرى في صناعة هذا التكامل بين العلوم الإنسانية. إن التخصص الدقيق بقدر ما هو مطلوب للإتقان والدقة والتطوير والتجديد فإن هذا التخصص لا ينبغي أن يكون حائلا بين المتخصص وبين أن يرتاد المجالات المعرفية الخادمة لهذا التخصص، ولا يجوز كذلك أن يكون مانعا من دراسة الظواهر دراسة تنقل الدارس من مجال الظاهرة في ميدانها وعلمها إلى المجالات المعرفية التي تحتاجها الظاهرة لدراستها من جميع جوانبها؛ حيث إن الظاهرة الواحدة تتطلب أكثر من تخصص، وهذا ما يسمى بالتعلق في الظواهر، أما التكامل فيكون بين العلوم.

منهج البحث

لكي نقوم بدراسة هذا الموضوع اقتضى أن نتحدث عن أثر العربية في التكامل بين العلوم الشرعية، موردين كلام الأصوليين من أهل الفقه وأهل اللغة معا لإقامة الأدلة على محورية اللغة في صناعة هذا التكامل، وكيف أن العربية هي مجمع البحور للعلوم الشرعية، التي بدونها لا يمكن لهذه العلوم أن تثمر ثمراتها، ولا أن يصح فيها التخصص أصلا.

ثم أوردنا كلام أهل اللغة في شرف العربية وفضلها، وأن العربية أصل علوم الإسلام، وبدونها لا يمكن أن يكون هناك تخصص في أي علم شرعي، وبقدر ما يكون تمكُّن الإنسان من علوم العربية يكون تمكنه من علوم الشرعية. كما أوردنا كلام اللسانيين المعاصرين في مجالات المعرفة الإنسانية المختلفة، وبيننا كيف تسلمت العربية واللسانيات "مقود" العلوم الإنسانية والحضارية الحافزة على النهضة والترقي والتحرر، وهو ما يؤكد أهمية العربية في تشكيل هذا التكامل بين العلوم الإنسانية. وبهذا يتبين ما للغة العربية من محورية واضحة في توفير المشترك العام الذي تتلاقى عليه العلوم الشرعية من جهة، والعلوم الإنسانية من جهة أخرى، وتمثل الوشيجة التي تجسر العلاقة وتقيم الأصرة والوشيجة بين العلوم الشرعية والعلوم الإنسانية معا.

نتائج البحث ومناقشتها

من خلال استعراض كلام الأصوليين وكلام اللغويين حول أهمية العربية لفهم علوم الإسلام، ومن خلال إيراد أقوال علماء اللغة وفروعها الحديثة تقررت لنا نتيجة مهمة، وهي أن اللغة العربية أصبحت الوشيحة الجامعة لعلوم الشريعة وعلوم الإنسان جميعا، وسيوضح ذلك جليا من التناول في السطور الآتية.

العربية والتكامل بين العلوم الشرعية

من البدهيات المستقرة أن النصوص الشرعية نزلت باللسان العربي المبين: ﴿وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾ [الشعراء ١٩٢-١٩٥]

فلا يمكن لطالب علم شرعي أن يسلك سبيله إلا إذا سلك سبيل تعلم اللسان العربي؛ إذ كيف سيتعامل مع نص دون أن يتفقه في معرقة لغته؟! وفي هذا المعنى نسوق كلاما للفقهاء والأصوليين، وكلاما آخر للغويين ومن صنّفوا في العربية وفضلها وشرفها وأهميتها لعلم ما في الكتاب والسنة.

١. كلام الفقهاء والأصوليين

من هؤلاء الإمام المطلبي، محمد بن إدريس الشافعي الذي له حديث مبكر وخاص جدا عن العربية وأهميتها، فبعدهما تحدث عن لسان العرب وما يتعلق به، قال: "وإنما بدأت بما وصفت من أن القرآن نزل بلسان العرب دون غيره؛ لأنه لا يعلم من إيضاح جمل علم الكتاب أحد جهل سعة لسان العرب وكثرة وجوهه وجماع معانيه وتفرقها، ومن علمه انتفت عنه الشبه التي دخلت على من جهل لسانها" (الشافعي، ١٩٤٠م: ٤٧؛ والشاطبي، ١٩٩٧م: ٤/١٩-٢٠).

ومن المعلوم أن الفقيه لا يمكنه أن يصل إلى الأحكام الشرعية إلا إذا تفقه بعلم الأصول المتضمن للأوامر والنواهي، قال الأوزاعي: "وفي كتاب الله تعالى آيات مخرجها أمر ومعانيها وجوه متغايرة، فمنها تهديد، ومنها إعجاز، ومنها إيجاب ومنها إرشاد، ومنها إطلاق ولا تدرك معرفة ذلك إلا من جهة اللغة" (Al-Khatib Al-Baghdadi, 1421) (Asman & Muchsin, 2021)

وهذا ما دعا الإمام الشافعي – كما روى ابن بنته – إلى أن يقيم في تعلم العربية وأيام الناس عشرين سنة، فلما قيل له في ذلك قال: "ما أردت بهذا إلا الاستعانة للفقه" (Al-Khatib Al-Baghdadi, 1421)

أما الإمام ابن حزم، فيرى أن العلم بلسان العرب "فرض على الفقيه" (Ibn Hazm, n.d)؛ ليفهم عن الله عز وجل وعن النبي صلى الله عليه وسلم، ويفصل في حدود ذلك قائلا: "ويكون عالما

بالنحو الذي هو ترتيب العرب لكلامهم الذي به نزل القرآن، وبه يفهم معاني الكلام التي يعبر عنها باختلاف الحركات وبناء الألفاظ" (Ibn Hazm, n.d)، إلى أن يبين حكم الجهل باللغة فيقول: "فمن جهل اللغة وهي الألفاظ الواقعة على المسميات، وجهل النحو الذي هو علم اختلاف الحركات الواقعة لاختلاف المعاني، فلم يعرف اللسان الذي به خاطبنا الله تعالى ونبيننا صلى الله عليه وسلم، ومن لم يعرف ذلك اللسان لم يحل له الفتيا فيه؛ لأنه يفتي بما لا يدري" (Ibn Hazm, n.d).

وأما الإمام الجويني فيرى أن "الصفات المعتبرة في المفتي ست: أحدها: الاستقلال باللغة العربية" (Al-Juwayni, 1401) ((Talmon-Heller, 2019)، ويعلل ذلك بأن الشريعة "متلقاها ومستقاها الكتاب والسنن، وأثار الصحابة ووقائعهم، وأقضيتهم في الأحكام، وكلها بأفصح اللغات وأشرف العبارات" (Al-Juwayni, 1401)، ويحدد إمام الحرمين المستوى المطلوب من العلم بالعربية حيث يتجاوز العلم بالقشور إلى درجة التضلع والارتواء، قال: "ولا بد من الارتواء من العربية، فهي الذريعة إلى مدارك الشريعة" (Al-Juwayni, 1401).

وعند الإمام الغزالي لا بد من الإحاطة بمدارك الشرع كي يحقق المجتهد شروط الاجتهاد، وهذا لا بد له من علوم تُحصَل تمكنه من معرفة المدارك المثمرة للأحكام وطرق تحصيلها واستثمارها، ويجعل من علوم طرق الاستثمار "معرفة اللغة والنحو على وجه يتيسر له به فهم خطاب العرب" (Al-Ghazali, 1993)، ويبين الحد المطلوب من ذلك فيحدده بـ "القدر الذي يفهم به خطاب العرب وعاداتهم في الاستعمال إلى حد يميز بين صريح الكلام وظاهره، ومجمله، وحقيقته ومجازه، وعامه وخاصه، ومحكمه ومتشابهه، ومطلقه ومقيده، ونصه وفحواه، ولحنه ومفهومه" (Al-Ghazali, 1993)، ويخفف الغزالي في هذا الشرط كعادته في بقية شروط المجتهد فلا يشترط للمجتهد "أن يبلغ درجة الخليل والمبرد وأن يعرف جميع اللغة ويتعمق في النحو، بل القدر الذي يتعلق بالكتاب والسنة، ويستولي به على مواقع الخطاب ودرك حقائق المقاصد منه" (Al Munawar, 2021; Al-Ghazali, 1993).

ويبين الإمام الشاطبي أهمية العلم بالعربية لفقهاء الشريعة – والقرآن هو عماد الشريعة وأصل أصولها ومصدر مصادرها – فيتحدث عن عربية الشريعة وأنه لا يفهم الشريعة حق الفهم إلا من فهم اللغة العربية حق الفهم "فإذا فرضنا مبتدئاً في فهم العربية فهو مبتدئ في فهم الشريعة، أو متوسطاً؛ فهو متوسط في فهم الشريعة، والمتوسط لم يبلغ درجة النهاية، فإن انتهى إلى درجة الغاية في العربية كان كذلك في الشريعة" (Al-Shatibi, 1997).

والمطلوب من الفقه بالعربية – عند الشاطبي – هو مجمل العلم باللسان العربي، لا اقتصاراً على علم منها فقط، يقول: "ولا أعني بذلك النحو وحده، ولا التصريف وحده، ولا اللغة، ولا علم

المعاني، ولا غير ذلك من أنواع العلوم المتعلقة باللسان، بل المراد جملة علم اللسان ألفاظًا أو معاني كيف تصورت" (Al-Shatibi, 1997).

فهذه الأقوال كلها تدل على أن النظر في النص الشرعي متوقف على العلم بلسان العرب، ولم يكتف هؤلاء العلماء – وغيرهم كثير – بذكر ذلك فقط، وإنما تحدثوا عن الحد المطلوب منه كي يتحقق المقصود، وهو فهم دلالات الألفاظ وسياقاتها، ليتحقق فهم المقاصد من الكلام.

٢. كلام اللغويين

إذا كان هؤلاء هم أهل الفقه والأصول، وكان هذا حديثهم عن علاقة العربية بعلم الشريعة، فما هم أولاء أهل اللغة أنفسهم يقررون هذا المعنى بجلاء ووضوح..

يطالعنا الإمام العبقري أحمد بن فارس بقوله: "من أراد معرفة ما في كتاب الله عز وجل، وما في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل كلمة غريبة أو نظم عجيب، لم يجد من العلم باللغة بُدًا" (Ibn Faris, 1977)، وذهب إلى أن العربية يُحتج بها فيما اختلف فيه، إذا كان التنازع في اسم أو صفة أو شيء مما تستعمله العرب من سننها في حقيقة أو مجاز، أو ما أشبه ذلك (Ibn Faris, 1977). وهذا الإمام الطوفي يقول: "لو ادعى مُدَّعٍ أن تعلم هذا العلم واجب - فضلا عن أن يدعيه مستحبًا وفضيلة ومنقبة - من حيث إن امثال أحكام الله في كتابه واجب، وذلك موقوف على فهم مضمون الكتاب، وفهم مضمون الكتاب متوقف على معرفة اللغة التي أنزل الكتاب بها، ومأخذ ذلك من فن العربية بالإجماع، لكان ذلك دليلا لا جواب عنه، وبه احتج الأصوليون على وجوبه على الكفاية، فالعجب ممن ينكر فضل هذا العلم كيف يعد من الناس؟ لكن لا جرم، لم نر أحدا أنكر فضله إلا جاهلا به وهو معذور" (Al-Tofi, 1997). ثم ينتقل الطوفي نقلة أكثر صراحة والتصاقا بمجال الفتيا والقضاء فيقول: "والإجماع منعقد على أن من لم يحصل صناعة الإعراب وعلم العربية لا يذم شرعا، ولا يتوعد بالعقاب؛ لأننا نقول: نحن نغنى بوجوبه: الوجوب الخاص على من أراد الفتيا والقضاء، وأنه فرض كفاية كسائر فروض الكفايات، وهذا مما لا يمكن ممانعته" (Al-Tofi, 1997).

وعقد الإمام الطوفي بابا مستقلا بعنوان: "في بيان كون هذا العلم أصلا من أصول الدين ومعتمدا من معتمدات الشريعة"، وأورد فيه حديثا مطولا عن تأثير الإعراب في القرآن الكريم والسنة النبوية، مع بيان أمثلة منهما، وعقد بعدهما فصلا ثالثا في هذا الباب بعنوان: "في ذكر جملة من المسائل الدينية المتفرعة على القواعد العربية" (Al-Tofi, 1997).

وأما أبو حاتم أحمد بن حمدان الرازي (ت: ٣٢٢هـ)، فأوقف فهم الشرائع على العربية، فقال في سياق حديثه عن فضل العربية: "دين الإسلام عربي، والقرآن عربي، وبيان الشرائع والأحكام

والفرائض والسنن بالعربية" (Al-Razi, 1994; Mosa, 2023). وعقد في كتابه فصلا بعنوان: "الأسماء الإسلامية ومعانيها"، قرر فيه حاجة المسلمين إلى معرفة الألفاظ الإسلامية بغرض الوقوف على معاني القرآن والألفاظ فيه، وأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: "ثم قصدنا إلى شرح معان كثيرة غريبة تجيء في الشريعة ولا يستغني عن معرفتها العالم الأديب، ولا الدَّيْنُ اللبيب، ويجب تعلمها على كل ذي شرف حسيب، وعلى كل مسلم أريب، وفي معرفتها له الفضل والزَّين، وفي الجهل بها عليه النقص والشين" (Al-Razi, 1994).

وأما ابن الأزرقي الغرناطي فصنف كتابا بعنوان: "روضة الإعلام بمنزلة العربية من علوم الإسلام" جاء في مجلدين، وفي (١١٩١) صفحة، وعقد فيه باين مهمين: الباب الأول: "في تقرير فضل العربية، وتحرير الحض على تحملها"، وجاء من ص ٨٩-٣٠٦، والباب الثاني – وهو الأهم – بعنوان: "في منفعة النحو منها، وضرورة الاحتياج إليه في ملة الإسلام"، وجاء من ص ٣٠٧-٤٥٦، والباب الثالث تحدث فيه عن حكم استنباط النحو والاشتغال به في نظر الشرع، وجاء من ص ٤٥٧-٤٨٨، وهناك باب رابع ثم خاتمة مكونة من ثلاثة أقسام.

ومما قاله في الباب الثاني تأكيده على أن الشريعة عربية، وليس فيها عجمة البتة، وذكر منفعة النحو وظهور الحاجة إليه قائلا: "لأن عربية الشريعة التي كلف العباد بها اعتقادا وعملا، وصيرت السنة الأعاجم تبعا للسانها العربي المبين، لما كانت لا تُفهم إلا به، ولا تحصل في أول الأمر إلا من طريقه، كان ظهور منفعته أوضح من شمس الظهيرة" (Al-Gharnati, 1999). وزاد على ذلك أن ضرب عشرة أمثلة لسقوط من تعرض للنظر في القرآن والسنة وهو جاهل باللسان العربي، قال: "لتستعبد بالله من فضيلة الجهل بها، ومعرفة الخزي بمعاداتها، على أن ما وقع من ذلك لم يُحْك – والله الحمد – إلا عن طوائف من المبتدعة تخرصوا على الكلام في القرآن والسنة وبضاعتهم في علوم العربية مزجاة، ولا معرفة لهم بها البتة، فباؤوا بالخزي الذي لا ينسى الدهر فضيحة عاره، وجاؤوا بما أبقوه ضحكة للسامعين، وهزأة للساخرين، وقد كان السكوت ساترا لقبیحه" (Al-Gharnati, 1999).

بل إن ابن الأزرقي أورد في هذا الكتاب كلاما مهما يستحق أن يستقل بالفحص والدراسة، وهو أهمية علوم العربية في حفظ مقاصد الشريعة الإسلامية: الكليات الضرورية؛ وذلك لأن موافقة قصد الشارع في لزوم الرعاية لحفظ تلك الضروريات الخمس إذا لحظ النحو وغيره من علوم العربية على الجملة بعين الاعتبار، وجد ذلك كله معينا على تيسير أسبابها وعصمتها من المصير إلى المخالفة عند الجهل به، ويتضح ذلك بذكر بعض ما يظهر به الحفظ أو نقيضه في كل مقصد من هذه المقاصد المعتمدة في ضروري ما به صلاح الدين والدنيا حتى يتبين به ما للعربية في هذا المقام من

عظيم المنفعة وعموم الجدوى (Al-Gharnati, 1999)، وضرب أمثلة لإثبات ذلك على كل كلية من هذه الكليات الخمس (Al-Gharnati, 1999).

وإن تجاوزنا عن كل ما سبق فإن المدهش في تراثنا العظيم بما لا يمكن تجاوزه هو ما صنفه العلامة عبد الرحيم الأسنوي من كتاب فريد بعنوان: " الكوكب الدرّي فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهيّة"، وهو مثال للتجلي الواضح والتفاعل المبين بين علوم الشريعة عموماً والفقّه خصوصاً من جهة، وبين علوم العربية من جهة أخرى، ولعله أول كتاب يجمع بين غلافيه مسائلَ فقهيةً مخرجةً على أسس اللغة والنحو، وقد بلغت هذه المسائل (٥٨) مسألة، وزعمها على (٥) أبواب، و(٢٧) فصلاً، واتبع في سبيل ذلك منهجاً واحداً من أول الكتاب إلى آخره: يذكر القاعدة النحوية ثم يخرج عليها ما يجده من فروع فقهية.

نسوق مثالا واحداً من هذه المسائل، وهو عن "أفعل التفضيل"، قال: مقتضاها المشاركة، فإذا قال زيد أشجع من عمرو فحقيقتها اشتراكهما في الشجاعة وزيادة زيد فيها على عمرو، وإذا تقرر هذا فلا يخفى تفاريع المسألة من الندور والأوقاف والوصايا وغيرها، ومنها: إذا شرط الواقف النظر للأرشد من أولاده فأثبت كل واحد أنه أرشد اشتركا في النظر من غير استقلال؛ لأن البينتين لما تعارضتا سقطتا وبقي أصل الرشد فصار كما لو قامت البينة برشدهما من غير مفاضلة، وحكمه التشريك لعدم المزية (Al-Asnuwi, 1985).

وغني عن القول – بعد كل هذه النقول عن الأصوليين واللغويين - ذكر علاقة العلم بالعربية بالعلم بعلوم الشريعة؛ إذ إن علوم الشريعة مدارها على النص الشرعي، والنص الشرعي عربي البيان، فالعلوم الشرعية تحتاج للغة؛ إذ إنها البؤرة الجاذبة لفك شفرة الظاهرة المعينة، فعلم الفقه والأصول والتفسير والحديث وأصول الدين وغيرها من علوم الشريعة، كلها قامت لخدمة النص الشرعي، وإذا كان فهم النص متوقفاً على العلم باللسان العربي؛ فهذا ينطرد على سائر العلوم الخادمة لهذا النص الشريف مما يؤكد أهمية تعليم علوم العربية وتعلمها لتحصيل هذه المطلوبات، وتحقيق تلك المقامات.

العربية والتكامل بين العلوم الإنسانية

إذا كانت علاقة علوم العربية بعلوم الشريعة واضحة جلية فأين هي علاقة العربية بالعلوم الإنسانية: النفس والاجتماع والتربية، وغير ذلك من علوم الإنسان؟
وابتداء نقرر أن هناك علاقة وثيقة لا تنفصم ولا تنفصل بين علوم الشريعة وعلوم الإنسان؛ إذ إن الشريعة نزلت للإنسان، وعلوم الشريعة نشأت من أجل الإنسان، وعلوم الإنسان الحقيقية

تُستمد من المصادر الأصلية للشريعة الإسلامية، وهنا بذل العلماء جهدا كبيرا في تأصيل العلوم الإنسانية.

لكن يبقى السؤال قائما: أين علاقة علوم العربية بعلوم الإنسان؟ ونبادر فنقول: إن علوم اللغة هي المفتاح الذهبي لكل التخصصات الإنسانية، فعلم اللغة اليوم داخل في علم النفس وعلم الدعاية وعلم الرواية، وهناك علم اللغة الذهني أو المعرفي، وهو يشتغل على العمليات التي يقوم بها الذهن البشري في التعامل مع اللغة.

واليوم عندنا علوم لغة كثيرة تتوزع على هذه الحقول المعرفية الإنسانية: عندنا اليوم: علم اللغة النفسي، وعلم اللغة الاجتماعي، وعلم اللغة التطبيقي، وعلم اللغة التقابلي، وعلم اللغة الإحصائي، وعلم اللغة الأنثروبولوجي، وعلم اللغة الجغرافي، وعلم اللغة السياسي، وعلم لغة الأطفال، وعلم لغة النساء، وهناك حديث عن لغة الإعلام ولغة الصحافة، ولغة المدن، ولغة القرى، وغير ذلك من أنواع علم اللغة الحديث.

وتهدف هذه الألوان إلى دراسة الظواهر المختلفة من وجهة لغوية، فاللغة كما قلنا هي الشفرة التي تفك هذه الظواهر جميعا، كما تكشف اللغة العلاقة التي تربط بين هذه الظواهر، وتتعرف على القوانين التي تحكمها وتسيرها (Wafi, 2004).

١. اللسانيات والهوية ومعركة التحرر والقانون

في واحدة من أسى مهمات اللغة أو اللسانيات يربط العلامة اللساني عبد السلام المسدي بين اللغة أو اللسانيات وبين حفظ الهوية وصناعة النهوض الحضاري، وتأسيس الوعي السياسي؛ ففي عنده "الركن العتيد بين أعمدة معمار الهوية" (Al-Mesaddi, 2009)، بل يجعلها في صميم حركة التاريخ وبيئتها منزلة متصدرة ضمن أولويات الفكر العربي المعاصر؛ حيث كانت المسألة اللغوية حاضرة بقوة حين أطل القرن والعرب يقاومون حركة الاستعمار التقليدي التي أفرزتها الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر؛ سعيا إلى مواجهة التحديات التي أُمَلَّتْها حركة التحرر من الاستعمار والإحراجات التي جاءت مع تأسيس دولة الاستقلال (Al-Mesaddi, 2009). بل إنه أكد أن اللغة هي الأداة والوسيلة الوحيدة التي تحقق اشتغال القانون الذي يعد من أقرب الحقول المعرفية رحما إلى اللسانيات (Al-Mesaddi, 2009).

وهذا يعطي للعربية وظيفة رسالية، وهي خوض معركة التحرر من المستعمر، واسترداد ما ذهب من هذه الهوية بفعل المستعمر الذي يحرص على تغيير اللغة وإحلال لغته محلها تمهيدا لمسح الهوية الحقيقية، كما تقوم اللغة بمقاومة تفرغ الهوية من مضمونها لتثبيت الهوية العربية التي هي

جوهر الهوية الإسلامية وأصلها ومنطلقها، فبغير الهوية العربية تصبح الهوية الإسلامية في خطر؛ إذ الولوج إلى باب الإسلام لا يمكن أن يكون إلا من بوابة العربية.

٢. اللسانيات ومقود الحركة التأسيسية في المعرفة الإنسانية

ومن وظائف اللغة المعاصرة أن لها القيادة في الحركة التأسيسية للمعرفة الإنسانية، يقول مرتضى جبار كاظم: "فقد أوكل إلى اللسانيات اليوم مقود الحركة التأسيسية في المعرفة الإنسانية، ونما هذا الحقل وتشعبت مناويله المنهجية ومقارباته الإجرائية، واقتحم غير مجال من مجالات المعرفة، كالأدب، والتاريخ، والسياسة، والقانون، والمنطق، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، وتقنيات الاختزان الآلي والذكاء الاصطناعي" (Kazim, 2015).

ويرى المسدي كذلك أنه من المقرر أن ما حظيت به الدراسات اللسانية المعاصرة من ازدهار وإشعاع تبوأتهما منزلة مركز الجاذبية في كل البحوث الإنسانية إطلاقاً، ليس نزوة من نزوات الفكر البشري، ولا هو بدعة من بدع المساجلات النظرية (Al-Mesaddi, 2009)، ويقرر أنه من المعلوم أن اللسانيات قد أصبحت في حقل البحوث الإنسانية مركز الاستقطاب بلا منازع، فكل تلك العلوم أصبحت تلتجئ - سواء في مناهج بحثها أو في تقدير حصيلتها العلمية - إلى اللسانيات وإلى ما تفرزه من تقريرات علمية وطرائق في البحث والاستخلاص، ومرد كل هذه الظواهر أن علوم الإنسان تسعى اليوم جاهدة إلى إدراك مرتبة الموضوعية بموجب تسلط التيار العلماني على الإنسان الحديث، ولما كان للسانيات فضل السبق في هذا الصراع فقد غدت جسراً أمام بقية العلوم الإنسانية من تاريخ وأدب وعلم اجتماع، يعبره جميعها لاكتساب القدر الأدنى من العلمانية في البحث، فاللسانيات اليوم موكول لها مقود الحركة التأسيسية في المعرفة الإنسانية لا من حيث تأصيل المناهج وتنظير طرق إحصائها فحسب، ولكن أيضاً من حيث إنها تعكف على دراسة اللسان فتتخذ اللغة مادة لها وموضوعاً (Al-Mesaddi, 2009).

بل إن المسدي يذهب لأبعد من هذا بكثير حين يرى أن اللغة أو اللسانيات قد اقتحمت الأدب والتاريخ وعلم النفس وعلم الاجتماع، وتجاوزت ذلك إلى أن اتجهت صوب العلوم الصحيحة؛ فاستوعبت علوم الإحصاء، ومبادئ التشكيل البياني، ومبادئ الإخبار، والتحكيم الآلي، وتقنيات الاختزان في الكمبيوتر، والأدهى من ذلك والأبعد أن آخر ما تفاعلت معه اللسانيات من العلوم الصحيحة حتى أصبح معنياً بها عنايتها به: علم الرياضيات الحديثة، لا سيما في حساب المجموعات، وهكذا تسنى للسانيات أن تلتحق بالمعارف الكونية؛ إذ لم تعد مقترنة بإطار مكاني دون

آخر؛ ففي اليوم علم شمولي لا يلتبس البتة باللغة التي يقدم بها، وفي هذه الخاصية على الأقل تُدرك اللسانيات مرتبة العلوم الصحيحة بإطلاق (Al-Mesaddi, 2009).

ويعتبر علم اللغة الإحصائي من المداخل التي تقوم عليها نهضة العلوم اليوم، فبالإحصاء يصل اللغوي اللساني إلى نتائج مبهرة، حين يحصي لغة عالم معين من خلال كتبه أو كلامه، أو لغة شريحة مجتمعية معينة كالأطباء والمهندسين والمعلمين، أو لغة مجتمع جغرافي معين، أو لغة قبيلة بعينها أو قرية ما، أو لغة الرجال أو النساء أو الأطفال، أو لغة شاعر أو ناثر أو قاص .. إلخ، هذا الإحصاء يجعلك تقف أمام نتائج وتصل لحقائق ما كنت تستطيع أن تصل إليها بدون علم اللغة الحديث بأدواته المختلفة، ومنها: الإحصاء، حتى إنك يمكنك أن تصل إلى توصيفات نفسية لهذا الإنسان، أو ذاك المجتمع، أو تلك الشريحة، من خلال نتائج إحصاء لغتها ومفردات استخدامها.

ويرى محمد الحناش أن اللسانيات أصبح لها علاقة بكل ميادين المعرفة، وأنها ستمكن القارئ العربي للتراث أن يوضع نفسه في موضع قوة من حيث إنه سوف يتطرق إليه بأداة علمية ومضبوطة يحسن تقديمه للآخرين بطرائق سهلة تمكنهم بدورهم من إعادة قراءة التراث ومسايرة ركب التطور، وخلاصة هذا هي أن التراث واللسانيات الحديثة يجب أن يدخل في علاقة الألفة والتمهيج، وبذلك تدخل الأصالة والمعاصرة في تحالف لا ينفك إلا بعد أن يكتمل المنهج اللغوي الذي نرجوه لهذه الأمة (Al-Hanash, 1980).

بل إن اللغة قد فرضت نفسها في التعامل مع التكنولوجيا وتقنية المعلومات؛ "لأنها الوسيلة الوحيدة التي تمكنهم من الإجابة على الأسئلة العلمية التي أصبحت تفرض نفسها على هذا البحث في مسيرته ركب التطور العلمي الحديث" (Al-Hanash, 1992).

وهذا الفيض الكبير الذي لمسناه من كلام العلماء يقودنا إلى التفريق بين التكامل والتعالق⁽¹⁾ (Al-Shaf'i'i, 1940) فالتكامل – كما قررنا سلفاً - يكون بين العلوم، أما التعالق يكون بين الظواهر، فالظواهر لا توجد محضة إنما لا بد لها من التعالق، ولا يفك الظاهرة الواحدة علمٌ واحد وإنما أكثر من علم؛ حيث إن التخصصات تُحدث عزلاً صناعياً لخدمة التخصص، لكن هذا شيء وتعالق الظواهر شيء آخر؛ إذ إنها تقتضي الاستعانة بأكثر من تخصص للتعامل معها، وهذا يوجب التكامل بين العلوم لتجسير الفجوة بينها بغرض دراسة الظواهر.

خاتمة

بين واقع اللغة العربية الذي ليس على المستوى المطلوب، وبين الآفاق الواسعة والأدوار الكبيرة التي يمكن أن تقوم بها هذه اللغة الشريفة في قيادة العلوم الشرعية والعلوم الإنسانية معاً، يجب أن يكون لنا – نحن أهل العربية – جهد كبير، وعطاء متواصل كي تتبوأ العربية مكانتها، وتؤدي وظائفها، وتقوم بأدوارها؛ فلا غرو أنه قد انتهى إليها قيادة العلوم الإنسانية؛ فضلاً عن أن أهميتها لفهم النص الشرعية أهمية تأسيسية.

وينبغي أن نقرر بعد أن رأينا – بما لا يدع مجالاً للشك – أثر اللغة العربية في صناعة هذا التكامل، وإقامة هذه الأواصر بين العلوم الشرعية من جهة، والعلوم الإنسانية من جهة أخرى، وربما وبينهما معاً من جهة ثالثة، ينبغي أن نقرر أن واقع العربية التعليمي يجب أن يتغير تغيراً شاملاً، في تأهيل المعلمين، وفي المناهج التعليمية، وفي طرق التدريس، وذلك لتحقيق غرض واضح من هذه الدراسة، وهو أن تتقدم العربية للأمام لتتسلم راية القيادة ومكان الريادة في إقامة هذه الأصرة الواشجة بين العلوم الشرعية والإنسانية، وهذا يحتاج لجهد كبير وعمل دؤوب وعطاء موصول.

المصادر والمراجع

- Al Munawar, F. A. (2021). ‘Abd Al-Majīd Al-Najjār’s Perspective On Maqāsid Al-Sharī’ah. *JURIS (Jurnal Ilmiah Syariah)*, 20(2), 209. <https://doi.org/10.31958/juris.v20i2.4281>
- Al-Asnuwi, J. (1985). *Al-Kawkab Al-Dorri Fi Ma Yatakharraj Min “Ala Al-Usul Al-Nahwiya Min Al-Furu” Al-Fiqhiya*.
- Al-Gharnati, M. (1999). *Rawdat Al-I’lām Bimanzilah Al-Arabiyyah Min ‘Ulum Al-Islam*.
- Al-Ghazali, M. (1993). *Al-Mustasfa Fi Ilm Al-Usul*.
- Al-Hanash, M. (1980). *Al-Baniwiyah Fi Al-Lisaniyat*.
- Al-Hanash, M. (1992). *Istikhdam Al-Lughah Al-Arabiyyah Fi Taniyat Al-Ma’lumat*.
- Al-Juwayni, A. l-D. (1401). *Al-Ghayathi Ghayath al-Umam Fi ilTiyath al-Dhulam*.
- Al-Khatib Al-Baghdadi. (1421). *Al-Faqih Wal-Mutafaqih. Ibn Al-Jawzi Publishing, Saudi Arabia*.
- Al-Mesaddi, A. (2009). *Al-Tafkir Al-Lisani Fi Al-Hadara Al-Arabiya*.
- Al-Razi, A. (1994). *Kitab Al-Zinah Fi Al-Kalimat Al-Islamiyah Al-Arabiyyah*.
- Al-Shafi’i, M. (1940). *Al-Risalah*.
- Al-Shatibi, I. (1997). *Al-Muwafaqat*.
- Al-Tofi, S. (1997). *Al-Suqah Al-Ghadabiyah Fi Al-Radd Ala Munkire Al-Arabiyyah*.
- Asman, A., & Muchsin, T. (2021). Maqasid al-Shari’ah in Islamic Law Renewal: The Impact of New Normal Rules on Islamic Law Practices during the Covid-19 Pandemic. *Mazahib*, 77–102. <https://doi.org/10.21093/mj.v20i1.2957>
- Ibn Faris, A. (1977). *Al-Sahibi*.
- Ibn Hazm, A. (n.d.). *Al-Ihkam Fi Usul al-Ahkam*.

- Kazim, M. J. (2015). *Al-Lisaniyat Al-Tadawuliya Fi Al-Khitab Al-Qanuni: Qira'ah Istikshafiya Lil-Tafkir Al-Tadawuli 'Inda Al-Qanuniyeen*.
- Mosa, M. A. (2023). An Exhaustive Literature Review of Hadith Text Mining. *ACM Transactions on Asian and Low-Resource Language Information Processing*, 22(7), 1–16. <https://doi.org/10.1145/3588315>
- Talmon-Heller, D. (2019). Historiography in the Service of the Muftī: Ibn Taymiyya on the Origins and Fallacies of Ziyārāt. *Islamic Law and Society*, 26(3), 227–251. <https://doi.org/10.1163/15685195-02612A04>
- Wafi, A. A. (2004). *Ilm Al-Lughah*.